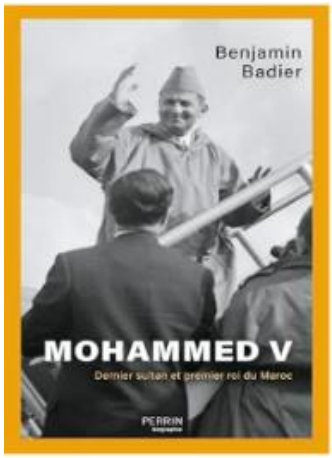



**Benjamin Badier.-** ***Mohammed V. Dernier sultan et premier roi du Maroc*** **(Paris: Perrin, 2025) 520p.**

تُطرح اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أسئلة الكتابة التاريخية في الزمن الراهن باعتبارها مدخلاً أساسياً لفهم التحولات العميقة التي شهدها المغرب خلال القرن العشرين. إذ إن التعامل مع الماضي القريب، ومع الذاكرة التي صيغت حوله، يفرض مراجعة منهجية تتجاوز الروايات المتداولة، وتستند إلى قراءة نقدية دقيقة للوثائق وللسياقات التي أنتجتها. فالكتابة في تاريخ الزمن الراهن لا تقوم فقط على استعادة الأحداث أو ترتيبها، بل تنخرط في ورش معرفي تتقاطع فيه مقاربات التاريخ السياسي والاجتماعي، ودراسات الذاكرة، بما يسمح بتفكيك البنيات العميقة التي شكلت الدولة والمجتمع ووجهت مساراتهما.

وتبرز أهمية هذا المنظور حين نتناول شخصيات ووقائع مُثقلة بالدلالات الرمزية، كما هو الحال بالنسبة للسلطان محمد بن يوسف، الذي ظلّت سيرته جزءاً من سردية وطنية رسمية منذ ستينيات القرن الماضي. فمن خلال إعادة قراءة الأرشيفات، الفرنسية والمغربية على حد سواء، وإعادة طرح الإشكالات الكبرى المرتبطة بالاستعمار، والحماية، وبنية المخزن، وصعود الحركة الوطنية، يصبح من الممكن تفكيك المسارات السياسية بعيداً عن التمثّلات التبسيطية التي هيمنت لعقود.

وفي هذا الإطار يأتي المنجز البحثي لبنجامين بادْيِيه (Benjamin Badier) المعنون بـ: **محمد الخامس: آخر سلطان وأول ملك للمغرب**، الصادر سنة 2025، كأحد الأعمال التي تسهم في تجديد الكتابة التاريخية حول مرحلة مفصلية من تاريخ المغرب. فالمؤلف يقدم إعادة تركيب معمقة لمسار السلطان محمد بن يوسف بعيداً عن الروايات السائدة التي تشكلت في الذاكرة الرسمية منذ ستينيات القرن الماضي. إذ لا يكتفي بإعادة رواية المحطات الكبرى المرتبطة بنفي السلطان أو عودته أو مسار مفاوضات الاستقلال أو الانتقال من السلطنة إلى الملكية، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يسعى إلى تفكيك النسيج المعقد الذي كانت تتحرك فيه المؤسسة الملكية، في إطار منظومة استعمارية سعت في مراحل مختلفة إلى تحجيم هذه المؤسسة أو توجيهها أو إعادة صياغتها بما يتوافق مع مصالح القوة الفرنسية. في ذات السياق لا يُقدّم الكتاب السلطان في صورة البطل الوطني أو الرمز الأسطوري، بل كفاعل سياسي يتحرك داخل شبكة معقدة من التحالفات والقيود، تمتد من البنيات المخزنية التقليدية إلى جهاز الحماية الفرنسية، مروراً بصعود الحركة الوطنية وديناميياتها خلال الأربعينات والخمسينات.

ويشدّ الانتباه في هذا العمل حجم المادة الوثائقية المعتمدة، إذ انطلق الباحث من أرشيفات فرنسية عديدة تشمل تقارير وزارة الخارجية، والمذكرات السرية، والمراسلات التي تكشف تمثلات باريس للوضع المغربي، كما استند إلى وثائق الإقامة العامة بالرباط، وأرشيف الشرطة والاستخبارات بما يتضمنه من رسائل محجوزة ومحاضر مراقبة، وتقارير حول تحركات الوطنيين وصراعات النخب المخزنية. وإلى جانب ذلك، استثمر الأرشيفات المغربية، ومنها رسائل مخزنية ووثائق تتعلق بالنخب التقليدية، إضافة إلى أرشيف مديرية الوثائق الملكية. هذا التعدد في المصادر أتاح للمؤلّف مقارنة تمثلات المستعمِر بتمثلات الفاعلين المغاربة، السلطان، والقياد والعلماء والوطنيين وحتى عامة الناس.

وينطلق الباحث من سؤال مركزي مفاده كيف أمكن لسلطان محميّ، جرى اختياره بقرار فرنسي، أن يتحول خلال ثلاثة عقود إلى رمز للتحرر الوطني، وإلى أوّل ملك للدولة الحديثة؟ وللإجابة عنه يتوسل بفرضية محورية مفادها أنّ تاريخ محمد الخامس لا يمكن أن يُقرأ من داخل الرواية الرسمية وحدها، ولا من داخل الوثيقة الاستعمارية وحدها، التي لا تُقدّم الحقائق بقدر ما تعكس تمثّلات الإدارة الفرنسية حول السلطان والشعب والمخزن. لذلك فإنّ فهم تلك الوثائق يستلزم وعياً بخطاب القوة الكولونيالية، تفكيكا للغة التوصيف الأمني، ومقارنة النصوص الفرنسية مع نظيراتها المغربية. بل يتطلب قراءة تتجاوز ثنائية الاستعمار والشرعية الوطنية من أجل فهم السلطان داخل شبكة العلاقات التي صنعت مكانته ومعارضيه وحلفاءه. ويشرح المؤلف أن إحدى أكبر الإشكالات التي تقف أمام الباحث في تاريخ الملكية هي هيمنة الذاكرة التي تقدّم السلطان بوصفه أباً مطلقاً للاستقلال، مقابل تغييب أدوار النخب المخزنية والحركة الوطنية وتعقيدات المفاوضات مع الإدارة الفرنسية.

وتعتمد الأطروحة المركزية للكتاب على مسار ثلاثي يبدأ بمرحلة السلطنة تحت الحماية بين 1909 و1942، حين كان السلطان يعيش وضعاً بالغ التعقيد إذ كان فاعلاً محدود النفوذ داخل البنية الاستعمارية التي اختارته أساساً لصغر سنّه وسهولة توجيهه، وهي المرحلة التي كان فيها المخزن ذاته يعاني انقساماً بين نخب قروية نافذة تتمتع بسلطة واسعة داخل مجالاتها، وبين نخب حضرية تقليدية بدأت تفقد موقعها في إدارة الشأن العام، في حين كانت الإقامة العامة هي المهيمنة على القرار السياسي والإداري. في هذه الفترة كان دور السلطان رمزيا يحافظ على التوازنات الشكلية دون قدرة فعلية على بلورة مشروع سياسي مستقل، مما جعل موقعه في بداية مساره محكوماً بحدود النظام الكولونيالي، إذ لم يكن آنذاك مركز المخزن، بل واحداً من مكوّناته. بل يؤكد بادْيِيه أنّ استقلالية القواد كانت أكبر من استقلالية السلطان نفسه في كثير من الأحيان. غير أن السلطان محمد بن يوسف بدأ منذ الثلاثينات، يتبنّى رؤية أوضح لمحدودية دوره. هذه القناعة ستكون الشرارة الأولى لابتعاده التدريجي عن الفرنسيين. لكن يجب الانتباه، يؤكد الباحث، إلى أنّ السلطان لم يكن بعدُ زعيماً وطنياً؛ بل كان يتلمّس موقعه داخل منظومة معقّدة.

وستظهر ملامح التحول بوضوح خلال المرحلة الثانية بين 1942 و1955 التي شكلت منعطفاً حاسماً، خاصة بعد تغير ميزان القوى الدولي خلال الحرب العالمية الثانية، مع نزول الحلفاء في شمال إفريقيا وضعف فرنسا الخاضعة لنظام ڤيشي (Régime de Vichy)، وصعود الحركة الوطنية، وتزايد الوعي الشعبي. ففي هذه الظروف ارتبط السلطان بالوطنيين، واتخذ مواقف أكثر جرأة. ويُحلل بادْيِيه بدقة هذا التحول، ويُظهر كيف بدأت العلاقة بين السلطان وبين الوطنيين تتوثق، خاصة بعد وثيقة المطالبة بالاستقلال سنة 1944. تحول بلغ ذروته في خطاب طنجة سنة 1947، الذي يعد نقطة فاصلة في علاقته بالإقامة العامة، إذ كان إعلان القطيعة الرمزية، حسب الباحث، ونقطة اللاعودة في علاقة السلطان بالفرنسيين. فقد كان خطاب طنجة ذو حمولة وطنية واضحة، تحدّث فيه السلطان عن الأمة، والهوية، والمغرب الكبير.

ومع تزايد هذا التقارب بدأ المخزن ذاته ينقسم، حيث عارضت فئات واسعة من النخب التقليدية، وعلى رأسها باشا مراكش التهامي الگلاوي، تحول السلطان نحو الخط الوطني معتبرة أنه خروج عن التقاليد المخزنية ودخول في صراع مفتوح مع الاستعمار. وقد انتهى هذا التوتر إلى أزمة 20 غشت 1953 حين أقدمت السلطات الفرنسية، بتحالف مع بعض القوى المخزنية، على نفي السلطان إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر، وهي اللحظة التي يحللها بادْيِيه باعتبارها نتيجة للصراع بين مشروعين، مشروع وطني يتحول فيه السلطان إلى رمز مقاوم، ومشروع محافظ يرى في النظام الاستعماري ضماناً لاستمرار امتيازاته.

ويُظهر المؤلف بوضوح أن مرحلة النفي لم تكن فترة توقف في العمل السياسي، بل شكلت التعبير الأكبر عن الشرعية الشعبية للسلطان. وكانت مسرحاً لواحدة من أقوى الموجات الشعبية التي شهدها المغرب، حيث اندلعت الانتفاضات والإضرابات والعمليات الفدائية، وتزايد الضغط الشعبي والسياسي. ومن خلال الوثائق الأمنية، يكشف المؤلّف كيف أن: العصيان المدني، الإضرابات، العمليات الفدائية، الانتفاضات المحلية، هي التي فرضت عودة السلطان، عام 1955. ويرفض بادْيِيه الأطروحة التي تقدّم العودة باعتبارها نتيجة مفاوضات هادئة بين النخب الوطنية والفرنسية، مؤكداً أن الشارع المغربي والحركة الوطنية وجيش التحرير كان لهم الدور الفاصل في فرض التغيير.

ويغطي القسم الثالث من العمل سنوات الاستقلال بين 1955 و1961، حيث وجد محمد الخامس نفسه أمام تحديات كبيرة ترتبط ببناء الدولة وتحديد موقع الملكية داخلها، في وقت كانت فيه البلاد تعاني من ازدواجية مؤسساتية بين أجهزة ورثتها الدولة عن الاستعمار وأخرى يحاول الوطنيون بناءها، إضافة إلى التنافس بين حزب الاستقلال وبقية القوى السياسية، وتعقيدات الملف العسكري والأمني، وكذا التوازن الجهوي (الريف/الجنوب/المدن).

وفي هذا السياق اتجه السلطان إلى إعادة بناء مشروعية الملكية بشكل جديد عبر تبني لقب الملك سنة 1957، وإرساء أسس ولاية العهد، وتوسيع دور القصر في ضبط الحياة

السياسية، وإعادة تنظيم المؤسسة العسكرية، واستعادة السيطرة على جهاز الداخلية. ويؤكد المؤلف أن هذه السنوات، رغم قصرها، هي التي أرست أسس الملكية الحديثة التي سيبلورها أكثر الملك الحسن الثاني؛ ولو أنه واجه إدارة ملفات شائكة مثل تسوية وضعية القوات الفرنسية، معالجة التوترات الجهوية، ومحاولة تحقيق وحدة المؤسسات.

ويمتد تحليل بادْيِيه نحو نقد ما يسمّيه السردية الوطنية التي تشكلت بعد 1956، والتي قدّمت السلطان في صورة الأب الروحي للاستقلال، وأبرزت دوره المحوري، وألغت تقريباً، حسبه، أي دور آخر للقوى الوطنية أو الشعبية. ويرى المؤلف أن هذه الرواية ليست مجرد سردية تاريخية بل هي مشروع سياسي استعملته الدولة الوطنية لبناء إجماع حول شرعية النظام، خاصة في ظل الانقسامات التي عرفتها مرحلة الستينيات. ويُقدّم مثال ضريح محمد الخامس بوصفه مؤسسة رمزية صُمّمت لترسيخ صورة معينة للسلطان وتأكيد حضوره المتعالي في الذاكرة الجماعية.

ويخلص الكتاب إلى أن البناء التاريخي للملكية المغربية لم يكن سلسلة متصلة من الانتصارات، بل كان مساراً شديد التعقيد، قام على التحالفات، والانشقاقات، والمواجهات المباشرة وغير المباشرة، وأن السلطان لم يكن فاعلاً مطلقاً، بل كان جزءاً من منظومة تتفاعل فيها قوى متعددة، محلية واستعمارية. وفي هذا الإطار يدعو بادْيِيه إلى الفصل المنهجي بين التاريخ والذاكرة، وإلى اعتماد قراءة علمية لا تنفي دور السلطان، لكنها تُنزله من مرتبة الأسطورة إلى درجة الفاعل التاريخي الواقعي.

عموما، يفتح هذا الكتاب أسئلة بحثية جديدة حول دور النخب المخزنية في زمن الحماية والاستقلال، وحول علاقة المؤسسة الملكية بالحركة الوطنية، وطبيعة الانتقال من السلطنة إلى الملكية، والعنف المصاحب لمسار الاستقلال، وهي أسئلة لا تزال تحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق.

**إبراهيم أيت إزي**
كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية،
جامعة الحسن الأول، سطات.